

المحاضرة 4: تقسيمات النفقات العامة

يمكن تصنيف الإنفاق العام إلى ثلاث فئات رئيسية: النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية، والمدفوعات التحويلية. ولكل نوع منها أغراض مميزة ويؤثر على الاقتصاد بطرق مختلفة.

1. النفقات الجارية = النفقات التشغيلية

يشير الإنفاق الجاري إلى الإنفاق اليومي الذي تنفقه الحكومة على الخدمات العامة والعمليات اللازمة. وهو يشمل مجموعة متنوعة من التكاليف التي تدعم الوظائف الجارية للحكومة ووكالاتها. يمكن تصنيف الإنفاق الجاري إلى عدة مكونات رئيسية:

الأجور والرواتب: غالبًا ما يكون هذا هو المكون الأكبر، ويغطي المدفوعات لموظفي القطاع العام، بما في ذلك المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية وضباط الشرطة والموظفين الإداريين. على سبيل المثال، في العديد من البلدان، تشكل الرواتب جزءًا كبيرًا من إجمالي الإنفاق الجاري.

السلع والخدمات: يشمل هذا الإنفاق على المواد والخدمات المطلوبة لعمليات الحكومة. ومن الأمثلة على ذلك اللوازم المكتبية والمرافق وصيانة المرافق العامة والخدمات المهنية (مثل الاستشارات أو الخدمات القانونية).

مدفوعات الفائدة: تتحمل الحكومات مدفوعات الفائدة على التزاماتها بالديون. وهذا المكون بالغ الأهمية لأنه يعكس تكلفة الاقتراض ويمكن أن يؤثر بشكل كبير على الإنفاق العام الإجمالي. على سبيل المثال، في العديد من الاقتصادات المتقدمة، يمكن أن تستهلك مدفوعات الفائدة جزءًا كبيرًا من الإنفاق الجاري.

برامج الرعاية الاجتماعية: تغطي النفقات الجارية أيضًا مدفوعات التحويل المقدمة للأفراد دون أي تبادل للسلع أو الخدمات. ويشمل ذلك إعانات البطالة، والمعاشات التقاعدية، وبدلات الأطفال، وغيرها من مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى دعم الفئات السكانية الضعيفة.

الإعانات: هي المساعدات المالية المقدمة لقطاعات أو صناعات محددة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي أو النمو. على سبيل المثال، قد تهدف الإعانات الزراعية إلى دعم المزارعين أثناء فترات الركود.

التكاليف التشغيلية: تشمل هذه النفقات المتعلقة بإدارة الوكالات الحكومية والخدمات العامة. وهي تغطي التكاليف المرتبطة بإدارة المدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة الأخرى.

أهمية النفقات الجارية

تلعب النفقات الجارية دورًا حيويًا في الأداء اليومي للخدمات الحكومية من خلال ضمان استمرار العمليات الأساسية وتلبية الاحتياجات العامة. وفيما يلي كيفية تأثير النفقات الجارية على الخدمات الحكومية:

• الحفاظ على الخدمات العامة

تغطي النفقات الجارية تكاليف التشغيل اليومية اللازمة لتشغيل الخدمات العامة. ويشمل ذلك:

- يضمن الدفع للمعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية وضباط الشرطة وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية توفير الموظفين للخدمات الأساسية وتشغيلها.
- على سبيل المثال، تضمن الأموال المخصصة لصيانة الطرق بقاء البنية الأساسية للنقل آمنة وفعّالة.

• التأثير على الاستقرار الاقتصادي

النفقات الجارية ضرورية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال:

الصحة العامة والسلامة: تؤثر الاستثمارات في خدمات الرعاية الصحية، مثل تمويل المستشفيات والإمدادات الطبية، بشكل مباشر على النتائج الصحية للسكان.

تمويل التعليم: يضمن التمويل المنتظم للمؤسسات التعليمية أن المدارس يمكن أن تعمل بشكل فعال، وتوفير الموارد اللازمة مثل الكتب المدرسية وصيانة المرافق. يساهم هذا الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري، وهو أمر ضروري للنمو الاقتصادي الطويل الأجل.

- **التأثير الفوري:** على عكس النفقات الرأسمالية التي تحقق فوائد طويلة الأجل، فإن الإنفاق الجاري له تأثيرات فورية على الاقتصاد من خلال دعم الاستهلاك وتقديم الخدمات العامة.

• صيانة البنية التحتية

تمنع النفقات المنتظمة على صيانة الطرق التدهور وتضمن السفر الآمن للمواطنين، وهو أمر بالغ الأهمية للأنشطة الاقتصادية والتنقل اليومي.

• الكفاءة الإدارية

إن الإدارة الفعّالة للنفقات الجارية تساعد الحكومات على إدارة الأزمات: في أوقات الركود الاقتصادي أو الكوارث الطبيعية، يمكن تعديل النفقات الجارية لتوفير الإغاثة الفورية من خلال خدمات الطوارئ أو زيادة التمويل للرعاية الصحية. وهذه المرونة ضرورية للحكومة الفعّالة.

2. النفقات الرأسمالية (الاستثمارية)

يشير الإنفاق الرأسمالي إلى الأموال التي تستخدمها الحكومة أو المنظمة للحصول على أو ترقية أو صيانة الأصول المادية مثل الممتلكات والمباني والآلات والمعدات. وعلى عكس النفقات الحالية، التي تغطي تكاليف التشغيل اليومية، يركز الإنفاق الرأسمالي على الاستثمارات التي ستحقق فوائد على مدى عدة سنوات.

أنواع النفقات الرأسمالية

يمكن تصنيف النفقات الرأسمالية إلى عدة أنواع:

1. مشاريع البنية الأساسية

التعريف: الاستثمارات في الهياكل المادية التي تدعم النشاط الاقتصادي.

الأمثلة: بناء الطرق والجسور والمطارات وأنظمة النقل العام.

الأهمية: تسهل مشاريع البنية الأساسية التجارة والتنقل، مما يعزز الإنتاجية الاقتصادية الإجمالية.

2. المباني والممتلكات

التعريف: التكاليف المرتبطة بشراء أو ترقية العقارات.

الأمثلة: تشييد المباني الحكومية والمدارس والمستشفيات.

الأهمية: توفر هذه الاستثمارات خدمات أساسية للجمهور وتحسن رفاهية المجتمع.

3. المعدات والآلات

التعريف: الإنفاق على الأدوات والآلات اللازمة للإنتاج أو تقديم الخدمات.

الأمثلة: ترقية معدات التصنيع أو شراء مركبات جديدة للخدمات العامة.

الأهمية: تعزيز الكفاءة التشغيلية والإنتاجية في مختلف القطاعات.

4. استثمارات التكنولوجيا

التعريف: التكاليف المتكبدة لشراء البرامج والأجهزة التي تدعم العمليات.

الأمثلة: شراء برامج الإدارة أو ترقية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات.

الأهمية: تعمل التكنولوجيا الحديثة على تحسين تقديم الخدمات والكفاءة التشغيلية في الوكالات الحكومية.

5. البحث والتطوير (R&D)

التعريف: الاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز الابتكار وتطوير المنتجات أو الخدمات الجديدة.

الأمثلة: تمويل مشاريع البحث العلمي أو تطوير التكنولوجيا.

الأهمية: تعزيز النمو على المدى الطويل من خلال تعزيز التقدم في مختلف المجالات.

أهمية الإنفاق الرأسمالي

الإنفاق الرأسمالي العام أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية. وفيما يلي نظرة عامة على أهميته، مدعومة برؤى من دراسات وأدبيات مختلفة:

1. النمو الاقتصادي

يساهم الإنفاق الرأسمالي العام بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال تعزيز البنية الأساسية والخدمات العامة. فاستثمارات في الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات تخلق الأساس لزيادة الإنتاجية.

2. تحسين البنية الأساسية

الاستثمارات في البنية الأساسية العامة ضرورية لتسهيل التجارة والتنقل. تعمل الطرق التي يتم صيانتها جيدًا وأنظمة النقل العام الفعالة على تقليل أوقات السفر والتكاليف، وتعزيز النشاط الاقتصادي. وقد ارتبط انخفاض الاستثمار العام في البنية الأساسية بانخفاض نمو الإنتاجية في العديد من المناطق، مما يسلب الضوء على الحاجة إلى الإنفاق الرأسمالي المستدام.

3. تعزيز الرعاية الاجتماعية

يلعب الإنفاق الرأسمالي العام دورًا رئيسيًا في تحسين الرعاية الاجتماعية من خلال تمويل الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. إن الاستثمارات في هذه القطاعات تؤدي إلى نتائج صحية أفضل وزيادة التحصيل التعليمي، وهو أمر بالغ الأهمية لتنمية رأس المال البشري. كما تساهم الخدمات العامة المحسنة في رفع مستويات المعيشة والمساواة الاجتماعية.

4. خلق فرص العمل

غالبًا ما تؤدي المشاريع الرأسمالية إلى خلق فرص العمل أثناء مرحلة البناء ومرحلة التشغيل بمجرد اكتمال المشاريع. على سبيل المثال، لا يعمل بناء البنية الأساسية الجديدة على توظيف العمال المشاركين بشكل مباشر في البناء فحسب، بل يخلق أيضًا فرص عمل في القطاعات التي تدعم هذه المشاريع، مثل التصنيع والخدمات اللوجستية.

5. عوائد الاستثمار طويلة الأجل

على عكس النفقات الحالية التي تركز على الاحتياجات الفورية، فإن النفقات الرأسمالية هي استثمارات طويلة الأجل تحقق فوائد بمرور الوقت. على سبيل المثال، يوفر بناء مستشفى أو مدرسة جديدة خدمات لعقود من الزمن، مما يساهم في رفاهية المجتمع واستقراره الاقتصادي.

7. جذب الاستثمار الخاص

إن مخزون رأس المال العام القوي يمكن أن يجذب الاستثمار الخاص من خلال خلق بيئة مواتية لعمليات الأعمال. كما تعمل البنية التحتية عالية الجودة على تقليل التكاليف التشغيلية للشركات وتعزيز قدرتها التنافسية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في القطاع الخاص.

8. إعادة توزيع الموارد

إن الإنفاق الرأسمالي العام يمكن أن يساعد في إعادة توزيع الموارد داخل الاقتصاد من خلال استهداف الاستثمارات في المناطق أو المجتمعات المحرومة. وهذا من شأنه أن يقلل من التفاوتات الإقليمية ويعزز التنمية الاقتصادية المتوازنة.

باختصار، يعد الإنفاق الرأسمالي العام ضروريًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية وتعزيز الرعاية الاجتماعية وخلق فرص العمل وضمان عوائد الاستثمار الطويلة الأجل والحفاظ على الأصول القائمة وجذب الاستثمار الخاص وإعادة توزيع الموارد بشكل فعال. ويجب على صناع السياسات إعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي لدعم التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

3. المدفوعات التحويلية (التحويلات الاجتماعية)

المدفوعات التحويلية هي التحويلات المالية التي تقوم بها الحكومة للأفراد أو المجموعات دون أي تبادل للسلع أو الخدمات. تم تصميم هذه المدفوعات لدعم فئات سكانية محددة أو تحفيز النشاط الاقتصادي. أمثلة:

مدفوعات الضمان الاجتماعي: المدفوعات الشهرية للمتقاعدين أو الأفراد ذوي الإعاقة.

إعانات البطالة: المساعدة المالية المقدمة للأفراد الذين فقدوا وظائفهم.

برامج الرعاية الاجتماعية: دعم الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال برامج مثل كوبونات الطعام أو مساعدات الإسكان.

الأهمية: تلعب المدفوعات التحويلية دورًا حاسمًا في إعادة توزيع الدخل والرعاية الاجتماعية، مما يساعد في الحد من الفقر وتوفير شبكة أمان للسكان المعرضين للخطر.

أهمية المدفوعات التحويلية

تُعد المدفوعات التحويلية عنصرًا أساسيًا في السياسة المالية الحكومية، وهي مصممة لإعادة توزيع الدخل وتقديم الدعم للأفراد والأسر المحتاجة. وفيما يلي نظرة عامة على أهمية المدفوعات التحويلية:

1. إعادة توزيع الدخل

تلعب المدفوعات التحويلية دورًا حيويًا في إعادة توزيع الدخل داخل المجتمع. ومن خلال تحويل الأموال من الأفراد أو القطاعات الأكثر ثراءً إلى أولئك الأقل حظًا، تساعد هذه المدفوعات في الحد من عدم المساواة في الدخل. وتعد إعادة التوزيع هذه أمرًا بالغ الأهمية لإنشاء مجتمع أكثر عدالة، حيث يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين.

2. التخفيف من حدة الفقر

أحد الأغراض الأساسية للمدفوعات التحويلية هو التخفيف من حدة الفقر. وتوفر برامج مثل إعانات البطالة، والمساعدات الغذائية، والضمان الاجتماعي الدعم المالي للأفراد الذين قد يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم. وتعمل هذه المدفوعات كشبكة أمان، تضمن حصول السكان المعرضين للخطر على الموارد الأساسية.

3. الاستقرار الاقتصادي

خلال فترات الركود الاقتصادي أو الأزمات، يمكن للمدفوعات التحويلية أن تساعد في استقرار الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكي. عندما يتلقى الأفراد المساعدة المالية، فمن المرجح أن ينفقوا تلك الأموال على السلع والخدمات، مما يحفز الطلب ويدعم الشركات. على سبيل المثال، خلال جائحة كوفيد-19، نفذت العديد من الحكومات تحويلات نقدية مباشرة لدعم الأسر وتعزيز النشاط الاقتصادي.

4. دعم الفئات الضعيفة

تعتبر المدفوعات التحويلية مهمة بشكل خاص لدعم الفئات الضعيفة داخل المجتمع، بما في ذلك كبار السن والأفراد ذوي الإعاقة والأسر ذات الوالد الوحيد. توفر مزايا الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية استمرارية الدخل الأساسية للمتقاعدين، في حين تضمن مزايا الإعاقة حصول غير القادرين على العمل بسبب مشاكل صحية على الدعم المالي اللازم.

5. تشجيع تنمية رأس المال البشري

من خلال تقديم المساعدة المالية للتعليم والتدريب من خلال الإعانات أو المنح، يمكن للمدفوعات التحويلية تشجيع تنمية رأس المال البشري. يساعد هذا الاستثمار في التعليم الأفراد على اكتساب المهارات التي تعزز قابليتهم للتوظيف وتساهم في النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

6. التماسك الاجتماعي والاستقرار

تساهم المدفوعات التحويلية في التماسك الاجتماعي من خلال تقليل التفاوتات بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. من خلال معالجة الاحتياجات الأساسية وتوفير الدعم خلال الأوقات الصعبة، تعمل هذه المدفوعات على تعزيز الشعور بالمجتمع والانتماء، وهو أمر ضروري للاستقرار الاجتماعي.

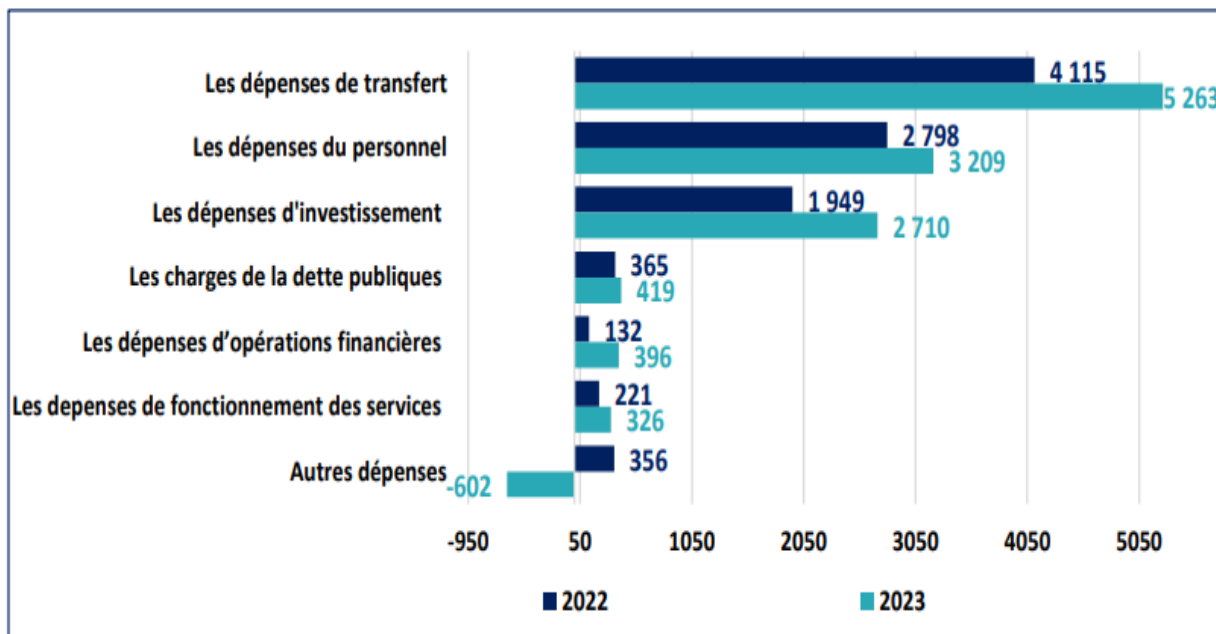
8. المرونة في تنفيذ السياسات

يمكن للحكومات تعديل برامج المدفوعات التحويلية بناءً على الظروف الاقتصادية أو الاحتياجات المجتمعية. تسمح هذه المرونة لصناع السياسات بالاستجابة بفعالية للظروف المتغيرة، مثل الركود أو التحولات الديموغرافية.

باختصار، تعتبر المدفوعات التحويلية حاسمة لإعادة توزيع الدخل، وتخفيف حدة الفقر، والاستقرار الاقتصادي، ودعم الفئات الضعيفة، وتشجيع تنمية رأس المال البشري، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتوفير المرونة في تنفيذ السياسات. من خلال معالجة الاحتياجات المالية الفورية وتعزيز الاستقرار الطويل الأجل، تلعب المدفوعات التحويلية دورًا أساسيًا في تعزيز الرفاهية العامة للمجتمع.

هيكل النفقات العامة في الجزائر

Graphique VII.3 : Structure des dépenses budgétaires en milliards de dinars



Total dépenses budgétaires	9 935,7	11 721,5
Les dépenses du personnel	2 797,8	3 208,9
Les dépenses de fonctionnement des services	221,2	325,8
Les dépenses d'investissement	1 948,7	2 710,2
Les dépenses de transfert	4 115,0	5 263,3
Les charges de la dette publique	365,4	419,4
Les dépenses d'opérations financières	131,9	395,6
Les autres dépenses	355,7	-601,7

	2018	2019	2020	2021**	2022***
(En milliards de dinars)					
Dépenses budgétaires	7 732,1	7 741,3	6 902,9	7 436,1	9 660,0
Dépenses courantes	4 813,7	4 895,2	5 009,3	5 479,7	7 573,7
Dépenses de personnel *	2 254,1	2 353,7	2 373,1	2 512,6	2 745,3
Traitements, salaires et allocations	1 850,1	1 951,1	1 926,4	2 056,2	2 253,9
Cotisations sur salaires	404,0	402,5	446,6	456,4	491,4
Autres	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Pensions des Moudjahidine	241,8	252,7	266,8	266,1	241,4
Matériels et fournitures	216,2	216,4	109,5	170,9	201,4
Services de l'administration	795,3	816,4	806,4	918,5	1 085,5
Hôpitaux	322,0	322,6	344,7	387,4	472,2
Autres (Étab. publics à caract. Administ.)	473,3	493,9	461,7	531,1	613,3
Transferts courants hors services Administ.	1 204,5	1 142,1	1 281,9	1 467,7	2 909,9
Actions éducatives et culturelles	14,2	13,3	11,7	13,1	16,2
Fonds de calamité naturelle	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Engagements internes et externes	14,4	1,1	0,5	2,3	25,4
Fonds spécial de solidarité nationale*	3,3	4,1	2,1	3,2	5,7
Bonification d'intérêts	192,9	12,5	105,9	0,0	297,8
Fonds de Soutien : Emploi de jeunes	23,7	23,3	0,0	13,1	82,7
Autres transferts	956,1	1 087,8	1 161,7	1 436,0	2 482,0
Intérêts sur la dette publique	101,8	113,9	171,7	143,9	390,1
Dépenses en capital	2 918,4	2 846,1	1 893,5	1 956,4	2 086,3
Prêts nets du Trésor	517,2	863,0	984,6	701,4	612,4
Solde des comptes d'affectation	-26,4	-38,2	-48,0	48,9	-13,8
Allocation au Fonds d'assainissement	1,0	5,0	17,0	30,0	42,0
Total de dépenses :	8 223,8	8 571,2	7 856,5	8 216,4	10 300,6